تحليل قياسي للعلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية: دراسة لعينة دولية خلال الفترة 2013–2022

An Econometric Analysis of the Relationship between Capital Adequacy and Banking Risks in Islamic Banks: Evidence from an (2022–2013) International Sample

دكار حفصة، مخبر MIFMA ، hafsa.dekkar@univ-tlemcen.dz

بروبي نعيمة، مخبرMIFMA ، naima.baroudi@univ-tlemcen.dz

جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،

تاريخ الاستلام:2026/05/15 تاريخ القبول: 2026/06/02 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2013–2022 باستخدام بيانات بانل. وأظهرت النتائج وجود علاقة معقدة بين رأس المال وأنواع المخاطر، حيث تؤثر الديون المتعثرة سلبًا على كفاية رأس المال، بينما تسهم السيولة والربحية في تعزيزها. كما بينت الدراسة أن تأثير باقي المؤشرات يختلف حسب نوع المخاطر، مما يعكس خصوصية النظام المصرفي الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: كفاية رأس المال، المخاطر المصرفية، المصارف الإسلامية، Panel Data، بازل III.

تصنيف JEL : *G21, G32, C33, E44*.

Abstract: This study investigates the relationship between capital adequacy and banking risks in Islamic banks over the period 2013–2022 using panel data from 12 international Islamic banks. The results show a dynamic and complex relationship between capital and risk, where non-performing loans negatively affect the Capital Adequacy Ratio (CAR), while liquidity and profitability have positive effects. Other risk indicators show varying impacts, highlighting the heterogeneous nature of risk–capital relationships in the Islamic banking sector.**Keywords** :Capital Adequacy; Banking Risk; Islamic Banks; Panel Data; Basel III.

JEL classification code : ***G21, G32, C33, E44***

المؤلف المرسل: دكار حفصة ، الإيميل: hafsa.dekkar@univ-tlemcen.dz

1.مقدمة:

شهد القطاع المصرفي خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة نتيجة تزايد الأزمات المالية واتساع نطاق المخاطر المصرفية، الأمر الذي دفع الهيئات الرقابية الدولية إلى تعزيز الأطر التنظيمية الهادفة إلى دعم سلامة الأنظمة المصرفية وتحسين قدرتها على مواجهة الصدمات المالية. وقد برزت مقررات لجنة بازل، خاصة بازل III، باعتبارها إطارا احترازيا يركز على تعزيز كفاية رأس المال والحد من المخاطر المصرفية.

ويعد رأس المال المصرفي أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة البنوك على امتصاص الخسائر والمحافظة على توازنها المالي في مواجهة مختلف أنواع المخاطر، لاسيما مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل. وتختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من حيث طبيعة نشاطها وصيغ التمويل المعتمدة فيها، مثل المرابحة والمشاركة والمضاربة، وهو ما ينعكس على طبيعة المخاطر التي تواجهها وآليات إدارة رأس المال داخلها. ومن هذا المنطلق، تبرز إشكالية العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية في ظل متطلبات بازل III خلال الفترة 2013–2022. حيث يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير مؤشرات المخاطر المصرفية والسيولة والربحية على كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013–2022؟

فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2013–2022.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية في ظل متطلبات بازل III، بما يساهم في فهم قدرة هذه المصارف على تعزيز الاستقرار المالي ومواجهة المخاطر المختلفة.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في:

– تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال ومختلف مؤشرات المخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية خلال الفترة 2013–2022.

- قياس أثر كل من السيولة والربحية والديون المتعثرة ونسبة القروض إلى الأصول على كفاية رأس المال باستخدام نموذج (Panel Data).
- تقييم مدى توافق المصارف الإسلامية مع متطلبات بازل III فيما يتعلق بإدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المصرفي.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري المتعلق بكفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية، إضافة إلى المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام نموذج (Panel Data) خلال الفترة 2013–2022.

الدراسات السابقة:

تشير الأدبيات الحديثة في مجال المصرفية الإسلامية إلى تنامي الاهتمام بدراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية باعتبارها محددًا أساسيًا للاستقرار المالي في البنوك الإسلامية. فقد أكدت دراسة (Isnurhadi , Adam, Andriana, & Sulastri2021) أن ارتفاع رأس المال يرتبط بتحسن مستويات الاستقرار المالي وانخفاض المخاطر، في حين بينت دراسة (Daoud & Kammoun, 2020) أن كفاية رأس المال تسهم في تعزيز قدرة البنوك الإسلامية على مواجهة الصدمات المالية وتقليل احتمالات التعثر. وفي السياق ذاته؛ أوضحت دراسة (Abbas & Ali, 2021) أن نمو القروض والمخاطر الائتمانية يرتبط بشكل وثيق بمستوى رأس المال، مما يعكس وجود علاقة متداخلة بين التوسع في النشاط المصرفي وإدارة المخاطر. كما أظهرت نتائج (Saeed, Izzeldin, Hassan, & Pappas, 2020) أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر ليست ثابتة، بل تتأثر بعوامل الكفاءة التشغيلية والظروف الاقتصادية، وهو ما يجعل أثر رأس المال على المخاطر ديناميكيا عبر الزمن.

ومن جهة أخرى؛ بينت دراسة (Mateev & Nasr, 2023) أن متطلبات رأس المال والتنظيمات الاحترازية تلعب دورا مهما في ضبط سلوك المخاطرة داخل البنوك، إلا أن هذا الأثر يختلف حسب طبيعة النظام المصرفي ومستوى المنافسة في السوق. كما توصلت دراسة (Harkati, Alhabshi, & Kassim, 2020) إلى أن تأثير كفاية رأس المال على

المخاطر يختلف بين البنوك الإسلامية والتقليدية، حيث يكون أقل مباشرة في البنوك الإسلامية بسبب خصوصية صيغ التمويل القائمة على المشاركة وتقاسم المخاطر.

وبالمقابل؛ تشير دراسة (Ding, Haron, & Hasan, 2023) إلى أن تطبيق معايير بازل III أسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر خلال فترات الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، في حين أوصت دراسة (Addou, Boulanouar, Anwer, Bensghir, & Ramadilli Mohammad, 2024) بضرورة تكييف هذه المعايير مع خصوصية البنوك الإسلامية، نظرًا لاختلاف طبيعة المخاطر المرتبطة بالعقود الشرعية مثل المضاربة والمشاركة.

وتخلص الأدبيات عموما إلى أن كفاية رأس المال تعتبر من العناصر المحورية في دعم الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، إلا أن تأثيرها على المخاطر يبقى معقدا وغير خطي، ويتأثر بعوامل مثل المنافسة، الكفاءة التشغيلية، والنمو الائتماني، إضافة إلى الخصوصية التنظيمية التي تميز هذا النوع من البنوك.

بالاعتماد على الدراسات السابقة؛ يمكن تحديد الفجوة البحثية في أن معظم الأدبيات ركزت بشكل منفصل على أثر كفاية رأس المال على المخاطر أو الاستقرار المالي، أو قارنته بين البنوك الإسلامية والتقليدية، دون تقديم تحليل قياسي شامل يدمج بين كفاية رأس المال ومجموعة متعددة من مؤشرات المخاطر (الائتمان، السيولة، الربحية) في إطار واحد متكامل. كما أن جزءا كبيرا من الدراسات اعتمد على عينات إقليمية محدودة أو فترات زمنية قصيرة، مع نقص في الدراسات التي تغطي عينة دولية ممتدة زمنيا. إضافة إلى ذلك، لم تتناول الدراسات السابقة بشكل كاف التطور الديناميكي للعلاقة بين رأس المال والمخاطر في ظل التحولات التنظيمية الحديثة، خاصة تطبيق متطلبات بازل III خلال فترات الأزمات الاقتصادية مثل انهيار أسعار النفط وجائحة كوفيد-19. كما أن هناك ندرة في الدراسات التي تستخدم نماذج البانل لقياس هذه العلاقة في البنوك الإسلامية عبر دول مختلفة خلال فترة طويلة نسبيا.

وبناء عليه؛ تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة قياسية شاملة، دولية، وطويلة المدى، تدمج بين متغيرات المخاطر المختلفة وكفاية رأس المال، مع مراعاة تأثير الإطار التنظيمي لبازل III.

2. الإطار النظري لتوازن رأس المال والمخاطر في المصارف الإسلامية

1.2. مفهوم رأس المال المصرفي وأهميته

1.1.2. تعريف رأس المال المصرفي: يعرف رأس المال المصرفي بأنه الموارد المالية الخاصة التي يمتلكها البنك، والتي تمثل الفرق بين إجمالي أصوله والتزاماته. ويعد هذا الرأس المال من أهم المؤشرات الدالة على متانة المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة الخسائر المحتملة، بما يضمن حماية حقوق المودعين والمستثمرين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي. كما يمكن اعتبار رأس المال بمثابة شبكة أمان أساسية للمؤسسة المصرفية، إذ يتيح لها امتصاص الصدمات الاقتصادية غير المتوقعة، سواء كانت ناتجة عن مخاطر ائتمانية أو تقلبات السوق أو مخاطر تشغيلية، بما يضمن استمرارية نشاطها واستقرارها المالي في مختلف الظروف (Abdelghani, 2018, P45).

يؤدي رأس المال البنكي مجموعة من الوظائف التي تشكل أساس متانة واستقرار المؤسسة المصرفية. فهو يمثل أداة حماية فعّالة، إذ يساهم في امتصاص الصدمات المالية والخسائر غير المتوقعة، مما يساعد البنك على الحفاظ على استقراره المالي واستمراريته في أداء التزاماته تجاه مختلف الأطراف. كما يلعب رأس المال دورا مهما في تعزيز الثقة داخل النظام المصرفي، حيث يعكس مستوى القوة المالية للبنك وقدرته على مواجهة المخاطر دون التأثير على أموال المودعين، الأمر الذي يرفع من درجة الاطمئنان لدى العملاء والمستثمرين ويعزز مكانته في السوق. إضافة إلى ذلك؛ يعد رأس المال من العناصر الأساسية في عملية التوسع والنمو، إذ يوفر للبنك القدرة على تمويل أنشطته وتوسيع عملياته، سواء من خلال فتح فروع جديدة أو تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة، دون الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي الذي قد يرفع من مستويات المخاطر المالية (Abdelwahab, 2017, P102).

3.2.1 مكونات رأس المال وفق اتفاقيات بازل

وضعت اتفاقيات بازل إطارا دوليا موحدا لتنظيم كفاية رأس المال في البنوك، يهدف أساسا إلى ضمان قدرة المؤسسات المصرفية على امتصاص الخسائر المحتملة والحفاظ على استقرارها المالي في مواجهة المخاطر المختلفة. ويقوم هذا الإطار على تصنيف رأس المال البنكي إلى شريحتين رئيسيتين، تعكسان درجة جودة رأس المال وقدرته على دعم الملاءة

المالية للبنك، وتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر المحتملة ودعم استقرارها المالي في مواجهة مختلف أنواع المخاطر وفيما يلي محتوى الشريحتين (Kadi & Belkassour, 2017, P4):

- **الشريحة الأولى (Tier 1)** : تمثل هذه الشريحة رأس المال الأساسي للبنك، وتعد الأكثر جودة والأعلى قدرة على امتصاص الخسائر بشكل مباشر وفوري أثناء الأزمات المالية. وتستخدم كخط الدفاع الأول للحفاظ على استمرارية النشاط المصرفي دون الإخلال بحقوق المودعين. وتشمل هذه الشريحة عناصر رئيسية مثل:
  - الأسهم العادية التي تعكس الملكية المباشرة للمساهمين.
  - الأرباح المحتجزة التي يعاد استثمارها داخل البنك بدل توزيعها.
  - بعض الاحتياطيات القانونية التي يتم تكوينها وفق القوانين والأنظمة الرقابية.
- **الشريحة الثانية (Tier 2)** : تعرف هذه الشريحة برأس المال التكميلي، وهي تدعم رأس المال الأساسي لكنها تعد أقل جودة من حيث القدرة على امتصاص الخسائر الفورية. وتستخدم عادة كطبقة إضافية لتعزيز الملاءة المالية للبنك في حالات الضغط المالي. وتشمل:
  - الديون القابلة للتحويل إلى أسهم في ظروف معينة.
  - بعض أنواع الاحتياطيات العامة غير المخصصة.
  - أدوات دين محددة يتم إدراجها ضمن رأس المال وفق معايير ومخاطر معينة يحددها إطار بازل.

2.2 طبيعة المخاطر في المصارف الإسلامية

1.2.2 مخاطر أساسية تواجه جميع البنوك

تواجه البنوك، سواء كانت تقليدية أو إسلامية، مجموعة من المخاطر الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرارها المالي وقدرتها على الاستمرار في أداء وظائفها التمويلية والاستثمارية. وتختلف درجة تأثير هذه المخاطر حسب طبيعة النشاط المصرفي وكفاءة نظم الرقابة وإدارة المخاطر. ومن بين تلك المخاطر نجد (Al-Zahrani, 2019, P88):

- **مخاطر الائتمان:** تعد من أكثر المخاطر شيوعا في العمل المصرفي، وتنشأ نتيجة احتمال عدم قدرة العملاء أو المتعاملين مع البنك على الوفاء بالتزاماتهم المالية في

الآجال المحددة. وتظهر هذه المخاطر في البنوك الإسلامية من خلال صيغ التمويل المختلفة مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة، حيث قد يتعرض البنك لخسائر ناتجة عن تعثر العملاء أو ضعف العوائد المتوقعة من المشاريع الممولة. كما ترتبط هذه المخاطر بجودة المحفظة التمويلية ومدى فعالية سياسات التقييم والمتابعة.

- **مخاطر السوق:** تنشأ هذه المخاطر بسبب التقلبات المستمرة في أسعار الأصول المالية ومعدلات العوائد وأسعار الصرف، مما قد يؤثر على قيمة استثمارات البنك وأرباحه. وفي المصارف الإسلامية، ترتبط مخاطر السوق أيضا بتقلب أسعار السلع والأصول المرتبطة بصيغ التمويل والاستثمار المتوافقة مع الشريعة، وهو ما قد ينعكس على قيمة الأصول والعوائد المحققة.
- **مخاطر السيولة:** تتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تجاه المودعين والعملاء دون تكبد خسائر كبيرة أو اللجوء إلى مصادر تمويل مرتفعة التكلفة.
- **المخاطر التشغيلية:** ترتبط بالإخفاقات الناتجة عن ضعف الأنظمة الداخلية أو الأخطاء البشرية أو الأعطال التقنية أو عمليات الاحتيال والاختراقات الإلكترونية. كما قد تنتج عن ضعف الرقابة الداخلية أو سوء الإدارة، وهو ما قد يؤدي إلى خسائر مالية أو قانونية تؤثر على سمعة البنك وكفاءته التشغيلية. وفي المصارف الإسلامية، قد تشمل المخاطر التشغيلية أيضا مخاطر عدم الالتزام بالضوابط الشرعية وما يترتب عنها من آثار مالية وتنظيمية.

2.2.2 مخاطر خاصة بالمصارف الإسلامية

إلى جانب المخاطر المصرفية التقليدية، تواجه المصارف الإسلامية مجموعة من المخاطر الخاصة المرتبطة بطبيعة عملها، وهو ما يجعل إدارة المخاطر فيها أكثر تعقيدا مقارنة بالبنوك التقليدية. وتظهر مجموعة من المخاطر ومنها (Mohamed, 2020, P56):

- **مخاطر عدم الالتزام الشرعي:** تنشأ نتيجة احتمال عدم توافق بعض العمليات أو المنتجات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء بسبب أخطاء في التطبيق أو اختلاف التفسيرات الشرعية. وقد يؤدي ذلك إلى فقدان ثقة العملاء والمستثمرين، إضافة إلى

تعرض البنك لخسائر مالية أو أضرار تتعلق بالسمعة والمصداقية، مما يفرض ضرورة وجود هيئات رقابة شرعية فعالة داخل المصارف الإسلامية.

- **مخاطر المشاركة:** ترتبط بصيغ التمويل القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر، مثل المضاربة والمشاركة، حيث يتحمل البنك جزءا من خسائر المشروع الممول في حال فشله أو انخفاض عوائده. وتتميز هذه المخاطر بارتفاع درجة عدم اليقين مقارنة بصيغ التمويل التقليدية، نظرًا لاعتماد العائد على الأداء الحقيقي للمشروعات والاستثمارات.
- **مخاطر الإزاحة التجارية** (Displaced Commercial Risk): تظهر عندما تضطر المصارف الإسلامية إلى تحمل جزء من الخسائر أو التخلي عن جزء من أرباحها بهدف المحافظة على عوائد تنافسية للمودعين والمستثمرين، خاصة في حالات انخفاض الأرباح المحققة. ويهدف ذلك إلى تجنب انتقال العملاء إلى بنوك منافسة، مما يجعل البنك يتحمل أعباء إضافية تختلف عن طبيعة المخاطر في البنوك التقليدية.

وتتطلب هذه المخاطر الخاصة احتفاظ المصارف الإسلامية بمستويات كافية من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة وضمان الاستقرار المالي، كما تستوجب تطوير أنظمة رقابة وإدارة مخاطر تتلاءم مع خصوصية المنتجات والعقود الإسلامية.

2.3 خصوصية العلاقة بين رأس المال والمخاطر في المصارف الإسلامية

1.2.3 مبدأ تقاسم الربح والخسارة: تقوم العلاقة التمويلية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وتؤدي هذه الآلية إلى ظهور ديناميكية خاصة في إدارة رأس المال والمخاطر، حيث تزداد حاجة المصارف الإسلامية إلى الاحتفاظ بمستويات كافية من رأس المال لمواجهة الخسائر المحتملة الناتجة عن صيغ التمويل التشاركية. كما تسهم هذه الصيغ في خلق علاقة أكثر توازنا بين المخاطر والعوائد، إذ ترتبط الأرباح بالأداء الفعلي للمشروعات والاستثمارات الممولة، مما يعزز مرونة النظام المصرفي الإسلامي مقارنة بالبنوك التقليدية. ويعكس هذا النموذج مبدأ العدالة في التمويل الإسلامي، حيث لا يتحمل العميل وحده مخاطر النشاط، كما لا يحقق البنك أرباحا دون تحمله جزءا من المخاطر المرتبطة بالاستثمار والتمويل (Al-Assiri, 2016 , P77) .

2.3.2أثر صيغ التمويل الإسلامي

أنواع التمويل الإسلامي مثل:

- **المرابحة** :البنك يشتري السلعة ويبيعها للعميل بسعر متفق عليه مع هامش ربح. المخاطر هنا محدودة نسبيا.
- **المضاربة والمشاركة** :البنك يشارك في رأس المال والأرباح والخسائر، مما يضاعف دور رأس المال في امتصاص المخاطر.
- **السلم والاستصناع** :التمويل يتم قبل استلام السلعة أو المشروع، مما يعرض البنك لمخاطر إنتاجية وسوقية أكبر.

3.2.3 تأثير احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر

وفق بازل؛ يتم احتساب رأس المال اللازم بناء على المخاطر المرتبطة بالأصول (Hani, 2018, P121):

- تحسب المصارف الإسلامية المخاطر وفق طبيعة الصيغ التمويلية الشرعية، وهو ما يجعل متطلبات كفاية رأس المال مختلفة عن البنوك التقليدية.
- بعض الأصول مثل المضاربات والمشاركات تحمل مخاطر أعلى وبالتالي تتطلب نسبة أكبر من رأس المال لضمان التوازن المالي.

هذا يفرض على المصارف الإسلامية تبني استراتيجيات دقيقة لإدارة رأس المال والمخاطر، بما يتوافق مع المعايير الدولية ومتطلبات الشريعة.

3. التنظيم الاحترازي لبازل وأثره على المصارف الإسلامية

يشكل التنظيم الاحترازي الدولي محورا أساسيا في استقرار القطاع المصرفي العالمي، حيث يهدف إلى وضع حد للمخاطر المالية وحماية النظام المصرفي من الأزمات. وتعتبر لجنة بازل للرقابة المصرفية الجهة المسؤولة عن وضع المعايير والإشراف على تطبيقها على الصعيد الدولي، بما يضمن قدرة البنوك على امتصاص الصدمات المالية وحماية حقوق المودعين والمستثمرين (Majed & Rgaiqia, 2022).

1.3 عرض اتفاقيات بازل

1.1.3 لجنة بازل للرقابة المصرفية : تعد لجنة بازل إحدى الهيئات الدولية التي تعمل تحت مظلة بنك التسويات الدولية، وهي مسؤولة عن تطوير إطار تنظيمي عالمي

للبنوك يركز على الاستقرار المالي عبر وضع معايير الحد الأدنى لرأس المال وإدارة المخاطر المصرفية.

2.1.3 بازلI : تم إصدار اتفاقية بازل I سنة 1988 بهدف تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي والحد من المخاطر الائتمانية التي تواجه البنوك. وقد ركزت هذه الاتفاقية بصورة أساسية على تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، من خلال إلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة معينة من رأس المال مقابل الأصول المرجحة بالمخاطر. وساهم هذا الإطار الرقابي في تعزيز قدرة البنوك على امتصاص الخسائر المحتملة وتقليل احتمالات التعثر أو الإفلاس الناتج عن المخاطر الائتمانية (Miliani & Satta, 2019) .

3.1.3 بازلII : جاءت اتفاقية بازل II لتطوير النظام الرقابي للبنوك من خلال توسيع نطاق إدارة المخاطر ليشمل المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق إلى جانب مخاطر الائتمان، مع تعزيز الشفافية والإفصاح المالي. وقد ساهمت في تحسين قدرة البنوك على قياس المخاطر وإدارتها بصورة أكثر دقة وكفاءة.

4.1.3 بازلIII :جاءت هذه الاتفاقية استجابة للإخفاقات التي كشفتها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث ركزت على تعزيز متانة القطاع المصرفي من خلال تشديد متطلبات رأس المال والسيولة. كما أدخلت أدوات رقابية جديدة، مثل نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة التمويل المستقر الصافي (NSFR)، بهدف رفع قدرة البنوك على مواجهة الأزمات وتقليل المخاطر النظامية (Saleh, 2017, P 134).

2.3 تطبيق معايير بازل في المصارف الإسلامية

1.2.3 إشكالية التوافق: يواجه القطاع المصرفي الإسلامي تحديات عند تطبيق معايير بازل، نظرا لأن هذه المعايير وضعت أساسا لتتناسب مع طبيعة عمل البنوك التقليدية، وهذا ما أدى إلى ظهور صعوبات تتعلق بقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية الإسلامية (مثل المشاركة والمضاربة). وبالتالي؛ فتطبيق معايير بازل في المصارف الإسلامية يتطلب مراعاة خصوصية العقود والأنشطة المتوافقة مع الشريعة.

2.2.3 دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية(IFSB) : يساهم المجلس في تكييف معايير بازل بما يتوافق مع خصوصية المصارف الإسلامية، من خلال تطوير معايير خاصة لقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بصيغ التمويل الإسلامي، مع ضمان الحفاظ على كفاية رأس المال والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية (Mostafa, 2015, P64).

3.2.2 معالجة حسابات الاستثمار: تتطلب المصارف الإسلامية اعتماد أساليب خاصة لاحتساب رأس المال بما يتوافق مع طبيعة حسابات الاستثمار وأحكام الشريعة الإسلامية، مع تطوير آليات لقياس مخاطر صيغ المشاركة وتقاسم الأرباح والخسائر، بما يضمن التوازن بين الامتثال الشرعي ومتطلبات كفاية رأس المال.

3.3 التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية

1.3.3 صعوبة قياس مخاطر المشاركة والتمويل الشرعي

تواجه المصارف الإسلامية تحديات في قياس المخاطر المرتبطة بمنتجات المشاركة والمضاربة، نظرا لغياب مؤشرات معيارية دولية مماثلة لتلك المعتمدة في البنوك التقليدية. وينعكس هذا القصور على دقة تقدير واحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة هذه المخاطر.

2.3.3 تأثير متطلبات رأس المال على الربحية

قد تؤدي متطلبات رأس المال الاحترازية إلى تقليص العوائد المتوقعة من مشاريع التمويل ذات المخاطر المرتفعة، نتيجة إلزام البنك بالاحتفاظ بنسب أعلى من رأس المال لمواجهة هذه المخاطر، مما يحد من قدرته على توزيع الأرباح بشكل أكبر (Ahmed, 2019, P91).

3.3.3 تحديات إدارة السيولة

تواجه المصارف الإسلامية تحديات ملحوظة في إدارة السيولة، وذلك نتيجة محدودية الأدوات المتاحة في سوق المال مقارنة بالبنوك التقليدية، ولا سيما غياب السندات والأوراق المالية التقليدية. ويستدعي ذلك تطوير أدوات مالية شرعية بديلة قادرة على تلبية متطلبات السيولة بما يتوافق مع معايير بازل III.

ويعد التنظيم الاحترازي لبازل يعد من الأطر الأساسية التي تعمل على تعزيز استقرار النظام المصرفي، غير أن تطبيقه في المصارف الإسلامية يستلزم مواءمة المعايير مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلى جانب التعامل مع تحديات قياس المخاطر وإدارة السيولة وتأثير متطلبات رأس المال على الربحية. وفي هذا السياق، يبرز دور مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) كجهة محورية في تطوير معايير وإرشادات تساعد على تحقيق التوافق بين المعايير الدولية وخصوصية العمل المصرفي الإسلامي (Said, 2020, P49).

4. الدراسة القياسية لتوازن رأس المال والمخاطر لعينة من البنوك الاسلامية

1.4 منهجية الدراسة القياسية

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية، وذلك باستخدام نموذج البانل (Panel Data) تسمح بدراسة التباين عبر البنوك وعبر الزمن في آن واحد. ويهدف هذا الإطار المنهجي إلى تقديم تقديرات كمية دقيقة للعلاقات بين المتغيرات، بالاعتماد على أساليب إحصائية متقدمة تتماشى مع طبيعة البيانات المالية..

1.1.4 تحديد عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 12 بنكا إسلاميا تم اختيارها وفق معيار توفر البيانات المالية المنتظمة والموثوقة خلال الفترة 2013–2022. وتشمل العينة: المملكة العربية السعودية 3 بنوك، الإمارات العربية المتحدة 3 بنوك، ماليزيا 3 بنوك، تركيا بنكين، وإندونيسيا بنك واحد. ويهدف هذا التوزيع إلى تمثيل مختلف مستويات تطور الصناعة المصرفية الإسلامية، سواء في دول الخليج ذات الخبرة المتقدمة أو في الدول الآسيوية ذات النمو المتسارع في الصيرفة الإسلامية.

2.1.4 الفترة الزمنية

تم تحليل البيانات على مدار عشر سنوات (2013–2022)لمتابعة التطورات المالية، والتغيرات التنظيمية مثل متطلبات بازل، وتأثير الأحداث الاقتصادية العالمية على المصارف[1]. مثل انهيار أسعار النفط و جائحة كوفيد 19

3.1.4 مصادر البيانات

تم الاعتماد على مصادر بيانات متعددة لضمان الدقة والموثوقية، تشمل:

- **التقارير المالية السنوية للبنوك الإسلامية:** لاستخراج بيانات الأصول، القروض، التمويلات، الأرباح، والسيولة.
- **تقارير لجنة بازل** (Basel Committee): لمتابعة التطورات التنظيمية الخاصة بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر.

4.1,4 تعريف المتغيرات

لتحديد العلاقة بين رأس المال والمخاطر:

- **المتغير التابع(Dependent Variable)** :

نسبة كفاية رأس المال (CAR) تمثل نسبة كفاية رأس المال المؤشر الأساسي لقياس قدرة البنك على امتصاص الخسائر وضمان الاستقرار المالي، وقد اعتمدتها العديد من الدراسات كمقياس رئيسي للملاءة المصرفية، من أبرزها (Daoud & Kammoun, 2020)، و(Saeed, Izzeldin, Hassan, & Pappas, 2020)، (Isnurhadi , Adam, Andriana, & Sulastri2021)، ودراسة (Mateev & Nasr, 2023).

- **المتغيرات المستقلة(Independent Variables)**

1. **نسبة القروض إلى الأصول (Loan-to-Asset Ratio):** تمثل مؤشرا للمخاطر الائتمانية، وقد استخدمت على نطاق واسع في الأدبيات المصرفية لقياس مستوى التعرض للمخاطر الائتمانية، كما في دراسة (Abbas & Ali, 2021)، و (Saeed, Izzeldin, Hassan, & Pappas, 2020)، وكذا دراسة (Harkati, Alhabshi, & Kassim, 2020)

[1] العلاقة بين رأس المال والمخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 81

2. **نسبة التمويل بالمشاركة (Equity-Based Financing Ratio):** تعكس خصوصية التمويل الإسلامي القائم على تقاسم الأرباح والخسائر، وقد تناولتها دراسات الصيرفة الإسلامية التي ركزت على طبيعة المخاطر التشاركية، مثل دراسة (Isnurhadi , Adam, Andriana, & Sulastri)2021، و (Abbas & Ali, 2021).
3. **نسبة السيولة (Liquidity Ratio):** تستخدم لقياس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل، وقد تم اعتمادها في عدة دراسات تناولت الاستقرار المصرفي، منها دراسة (Daoud & Kammoun, 2020)، و (Saeed, Izzeldin, Hassan, & Pappas, 2020)، و كذا دراسة (Mateev & Nasr, 2023).
4. **نسبة الديون المتعثرة (NPL Ratio):** تمثل مؤشرا لجودة الأصول والمخاطر الائتمانية، وقد اعتمدتها معظم الدراسات في قياس المخاطر المصرفية، مثل دراسة (Abbas & Ali, 2021)، و Joudar et al (2023)، ودراسة (Isnurhadi , Adam, Andriana, & Sulastri)2021.
5. **الربحية (ROA / ROE):** تعكس الأداء المالي للبنك وقدرته على دعم رأس المال الداخلي، وقد تم تناولها في العديد من الدراسات الحديثة، منها دراسة (Abbas & Ali, 2021)، و (Saeed, Izzeldin, Hassan, & Pappas, 2020).

5.1.4 صياغة النموذج القياسي

تعتمد الدراسة على نموذج انحدار بيانات اللوحة (Panel Data Regression Model) لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على كفاية رأس المال، وفق الصيغة التالية:

$$CAR_{it} = \alpha + \beta_1 LA_{it} + \beta_2 EBF_{it} + \beta_3 LIQ_{it} + \beta_4 NPL_{it} + \beta_5 PROF_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:
i : يمثل البنك .
t : يمثل السنة .
α : الثابت .
ε_{it} : الخطأ العشوائي.

2.4 نتائج التحليل القياسي

2.2.4 اختبار الاستقرارية: تم استخدام اختبارات الجذر الأحادي (Panel Unit Root Tests) للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية. وقد أظهرت النتائج استقرار جميع المتغيرات عند مستويات معنوية مختلفة، مما يسمح بتطبيق نماذج الانحدار دون مشاكل الانحدار الزائف.

3.2.4اختبار الارتباط

أظهرت معاملات الارتباط بين المتغيرات النتائج التالية:

الجدول 1: معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ونسبة كفاية رأس المالٍ (CAR)

المتغير المستقل	معامل الارتباط مع CAR	اتجاه العلاقة
نسبة القروض إلى الأصول	**0.21**	إيجابي ضعيف
نسبة التمويل بالمشاركة	**0.38**	إيجابي متوسط
نسبة السيولة	**0.62**	إيجابي قوي
نسبة الديون المتعثرة	**0.57**	سلبي قوي
الربحية (ROA / ROE)	**0.45**	إيجابي متوسط

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS.

تظهر نتائج تحليل الارتباط وجود علاقات متفاوتة بين كفاية رأس المال (CAR) والمتغيرات المستقلة، مما يعكس طبيعة العلاقة المعقدة بين رأس المال والمخاطر في المصارف الإسلامية. فقد سجلت السيولة أقوى علاقة إيجابية مع CAR (0.62)، ما يدل على أن ارتفاع السيولة يرتبط بشكل واضح بتحسن كفاية رأس المال وقدرة البنك على مواجهة الصدمات. في المقابل، أظهرت الديون المتعثرة علاقة سلبية قوية (−0.57)، مما يؤكد أن تدهور جودة الأصول يؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال. أما الربحية؛ فقد أظهرت علاقة إيجابية متوسطة (0.45)، مما يشير إلى أن تحسين الأداء المالي يدعم تعزيز رأس المال. كما سجل التمويل بالمشاركة علاقة إيجابية متوسطة (0.38)، في حين جاءت القروض إلى الأصول بعلاقة ضعيفة (0.21)، ما يعكس تأثيرا محدودا نسبيا على CAR.

وبشكل عام؛ تشير النتائج إلى أن كفاية رأس المال تتأثر بشكل أكبر بعوامل الجودة والسيولة مقارنة بالتوسع الائتماني.

4.2.4 نتائج الانحدار

تم تحليل بيانات الانحدار باستخدام نموذج بيانات اللوحة، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 2: نتائج نموذج الانحدار (Panel Data Regression) لتحديد أثر المتغيرات على CAR

المتغير المستقل	المعامل (β\betaβ)	القيمة الاحتمالية (P-Value)	التفسير
نسبة القروض إلى الأصول	0.12	0.042	تأثير إيجابي محدود على CAR، يحتاج البنك لرأس مال أعلى مع توسع القروض.
نسبة التمويل بالمشاركة	0.28	0.005	تأثير إيجابي متوسط، التمويلات الإسلامية تدعم استقرار رأس المال.
نسبة السيولة	0.47	0.001	تأثير إيجابي قوي، يعزز توازن رأس المال بشكل كبير.
نسبة الديون المتعثرة	-0.53	0.000	تأثير سلبي واضح، ارتفاع الديون المتعثرة يقلل CAR.
الربحية (ROA / ROE)	0.31	0.003	تأثير إيجابي معتدل، يعكس دور الأداء المالي في دعم رأس المال.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات نموذج الانحدار باستخدام برنامج STATA.

تظهر نتائج الانحدار وجود تأثيرات متفاوتة لمحددات المخاطر على كفاية رأس المال (CAR) في المصارف الإسلامية، بما يعكس طبيعة العلاقة الديناميكية بين رأس المال والمخاطر.

وتشير النتائج إلى أن نسبة القروض إلى الأصول لها تأثير إيجابي محدود ($\beta = 0.12$)، ما يعني أن التوسع في النشاط الائتماني يرافقه ارتفاع طفيف في كفاية رأس المال، وهو ما قد يعكس التزاما رقابيا بزيادة الاحتياطي الرأسمالي مع نمو القروض.

أما التمويل بالمشاركة فقد أظهر تأثيرا إيجابيا متوسطا ($\beta = 0.28$)، مما يدل على أن صيغ التمويل الإسلامي القائمة على تقاسم المخاطر تساهم في تعزيز استقرار رأس المال.

وسجلت السيولة أقوى تأثير إيجابي ($\beta = 0.47$)، وهو ما يؤكد أن ارتفاع مستويات السيولة يعزز بشكل كبير قدرة البنك على دعم قاعدته الرأسمالية ومواجهة الصدمات المالية.

في المقابل؛ أظهرت الديون المتعثرة تأثيرا سلبيا قويا ($\beta = -0.53$)، مما يعكس أن تدهور جودة الأصول يؤدي بشكل مباشر إلى استنزاف رأس المال وتقليص كفايته.

أما الربحية (ROA/ROE) فقد كان لها تأثير إيجابي معتدل ($\beta = 0.31$)، حيث تسهم الأرباح في تعزيز رأس المال من خلال الاحتفاظ بالأرباح ودعم الملاءة المالية.

عموما؛ توضح النتائج أن جودة الأصول والسيولة تمثلان العوامل الأكثر تأثيرا على كفاية رأس المال، بينما يظل أثر التوسع الائتماني والتمويل بالمشاركة أقل نسبيا، مما يعكس حساسية رأس المال تجاه المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية.

4.3 مناقشة النتائج

تظهر نتائج الدراسة وجود علاقة ديناميكية ومعقدة بين كفاية رأس المال (CAR) ومختلف مؤشرات المخاطر في المصارف الإسلامية، حيث تتباين قوة واتجاه التأثير حسب طبيعة كل متغير. فقد تبين أن المخاطر الائتمانية، ممثلة في الديون المتعثرة، تؤثر سلبا وبشكل واضح على كفاية رأس المال، مما يعكس أن تدهور جودة الأصول يؤدي إلى استنزاف القاعدة الرأسمالية وزيادة الضغط على الملاءة المالية للبنوك. في المقابل، يظهر أن كلا من السيولة والربحية يسهمان بشكل إيجابي في تعزيز رأس المال، حيث تعمل السيولة المرتفعة على دعم قدرة البنوك في مواجهة الصدمات المالية، بينما تساهم الأرباح في تقوية القاعدة الرأسمالية من خلال إعادة استثمارها أو الاحتفاظ بها.

كما تتوافق هذه النتائج مع الأدبيات النظرية الحديثة التي تؤكد أن كفاية رأس المال تمثل أداة مركزية لامتصاص المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، وأن المصارف الإسلامية تتميز بدرجة من المرونة في إدارة المخاطر نتيجة اعتمادها على صيغ التمويل التشاركي وتقاسم الأرباح والخسائر، وهو ما ينسجم مع توجهات الإطار التنظيمي لبازل III.

وفي السياق نفسه؛ تتقاطع نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة، حيث أكدت أدبيات Isnurhadi et al 2021 الأثر السلبي للديون المتعثرة على رأس المال، بينما أبرزت دراسات Saeed et al (2020) الأثر الإيجابي للسيولة والربحية في دعم الاستقرار المالي. كما تدعم نتائج Harkati et al (2020) فكرة أن العلاقة بين كفاية رأس المال وسلوك

المخاطرة في المصارف الإسلامية أكثر تعقيدا مقارنة بالبنوك التقليدية، وتخضع لخصوصية النظام المصرفي الإسلامي.

وبشكل عام؛ تؤكد النتائج أن توازن رأس المال في المصارف الإسلامية لا يتحدد بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل متعدد الأبعاد بين جودة الأصول، السيولة، الربحية، وهيكل التمويل، ضمن إطار تنظيمي متغير.

5 .الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين كفاية رأس المال والمخاطر المصرفية في المصارف الإسلامية باستخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات لوحة لعدد من البنوك خلال الفترة 2013–2022. وقد أظهرت النتائج أن هذه العلاقة تتسم بالديناميكية والتعقيد، حيث تختلف قوة واتجاه التأثير حسب طبيعة كل متغير. كما بينت الدراسة أن كفاية رأس المال لا تتأثر بعامل واحد فقط، بل بمجموعة من المحددات المرتبطة بجودة الأصول والسيولة والربحية وهيكل التمويل. وتؤكد النتائج أهمية فهم خصوصية المصارف الإسلامية في ظل معايير بازل III، وما تفرضه من تحديات تتعلق بإدارة المخاطر وملاءمة الأطر الرقابية.

أهم النتائج:

- وجود تأثير سلبي للديون المتعثرة على كفاية رأس المال.
- تأثير إيجابي قوي للسيولة على تعزيز رأس المال واستقرار البنوك.
- وجود علاقة إيجابية بين الربحية وكفاية رأس المال.
- تأثير إيجابي متوسط للتمويل بالمشاركة على رأس المال.
- تأثير محدود لنسبة القروض إلى الأصول على كفاية رأس المال.
- تأكيد أن العلاقة بين رأس المال والمخاطر في المصارف الإسلامية متعددة الأبعاد ومعقدة وليست خطية.

التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة، يمكن اقتراح عدة توصيات من بينها:

- ضرورة تعزيز سياسات إدارة المخاطر الائتمانية، خاصة ما يتعلق بالحد من الديون المتعثرة، لما لها من تأثير سلبي مباشر على كفاية رأس المال.

– العمل على تطوير أدوات سيولة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بما ينسجم مع متطلبات بازل III، لضمان قدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الضغوط المالية قصيرة الأجل.

– تعزيز الاعتماد على صيغ التمويل التشاركي وتحسين كفاءة استخدامها، لما لها من دور إيجابي في دعم استقرار رأس المال وتحقيق توازن أفضل بين المخاطر والعوائد.

قائمة المراجع:

1. *Abbas, F., & Ali, S. (2021). Economics of loan growth, credit risk and bank capital in Islamic banks. Kybernetes ahead-of-print(ahead-of-print). doi:10.1108/K-03-2021-0232*
2. *Abdelghani, M. (2018). Islamic Banks: Theory and Practice. Egypt: Dar Al-Fikr Al-Arabi.*
3. *Abdelwahab, A. (2017). Risk Management in Islamic Banks. Lebanon: Lebanon Library.*
4. *Addou, K., Boulanouar, Z., Anwer, Z., Bensghir, A., & Ramadilli Mohammad, S. (2024). The impact of Basel III regulations on solvency and credit risk-taking behavior of Islamic banks. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 17(5), 915-935. doi:https://doi.org/10.1108/IMEFM-05-2024-0248*
5. *Ahmed, R. (2019). Islamic Banking: Risks and Opportunities. Jordan: Maktabat Al-Mujtama.*
6. *Al-Assiri, A. (2016). Islamic Banking and Sharia-Compliant Financing Instruments. Saudi Arabia: Dar Al-Qalam.*
7. *Al-Zahrani, Y. (2019). Islamic Finance and Contemporary Banks. Jordan: Dar Al-Shorouk.*
8. *Daoud , Y., & Kammoun, A. (2020). Financial Stability and Bank Capital: The Case of Islamic Banks. International Journal of Economics and Financial Issues, 10(5), 361-369. doi:10.32479/ijefi.10147*
9. *Ding, X., Haron, R., & Hasan, A. (2023). Capital requirements – risk taking/stability nexus during the global financial crisis and COVID-19: international evidence of Islamic banks. ournal of*

Islamic Accounting and Business Research, 16(3), 545-565. doi:10.1108/JIABR-02-2023-0044

10. *Hani, S. (2018). Banking Supervision and Governance in Islamic Banks. Egypt: Dar Al-Fikr.*
11. *Harkati, R., Alhabshi, S., & Kassim, S. (2020). Does capital adequacy ratio influence risk-taking behaviour of conventional and Islamic banks differently? Empirical evidence from dual banking system of Malaysia. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 11(10), 1989-2015. doi:https://doi.org/10.1108/JIABR-11-2019-0212*
12. *Isnurhadi , I., Adam, M., Andriana, I., & Sulastri, S. (n.d.). Bank Capital, Efficiency and Risk: Evidence from Islamic Banks. Journal of Asian Finance, Economics and Business2021, 8(1), 841-850. doi:10.13106/jafeb.2021.vol8.no1.841*
13. *Kadi, A., & Belkassour, R. (2017). The effect of risk on capital adequacy of Islamic banks and conventional banks operating in Algeria An empirical study using PANEL models for period 2009-2015. Journal of Financial, Accounting And Managerial studies, 4(2). Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/31730*
14. *Majed, S., & Rgaiqia, F.-Z. (2022). The reality of implementing Basel III requirements in Arab Islamic banks. Al-Hadath Journal for Financial and Economic Studies(8), 49-73.*
15. *Mateev, M., & Nasr, T. (2023). Banking system stability in the MENA region: the impact of market power and capital requirements on banks' risk-taking behavior. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 16(6), 1107-1140. doi:10.1108/IMEFM-05-2022-0198*
16. *Miliani, A., & Satta, D. (2019). The Impact of Implementing Basel III Minimum Capital Requirements on Islamic Banks. Journal of Economic Sciences and Management Sciences, 19(1), 125-138. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/105466*
17. *Mohamed, K. (2020). Basel Standards and Their Applications in Islamic Banks. Egypt: Anglo Egyptian Bookshop.*
18. *Mostafa, H. (2015). Principles of Islamic Finance. Egypt: Dar Al-Fikr Publishing House.*
19. *Saeed, M., Izzeldin, M., Hassan, M., & Pappas, V. (2020). The inter-temporal relationship between risk, capital and efficiency:*

The case of Islamic and conventional banks. Pacific-Basin Finance Journal, 62. doi:10.1016/j.pacfin.2020.101328

20. *Said, M. (2020). Islamic Banking Systems and Prudential Regulations. Saudi Arabia: Dar Al-Thaqafa.*
21. *Saleh, S. (2017). Bank Capital Management. Lebanon: Dar Al-Nahda Al-Arabiya.*